السبيل الامثل لخصخصة الصناعة النفطية في العراق (١ - ٢)

د. توفيق المرياتي

كتب في الآونة الاخيرة الكثير عن خصخصة صناعات النفط في العراق، ومنها ما كان مؤيداً لذلك بهدف جذب رأس المال الاجنبي للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب مليارات الدولارات، ومنها ما كان معارضاً لعملية خصخصة القطاع النفطي خشية سيطرة الشركات الاجنبية على الثروة العراقية النفطية، والتي يعتمد عليها العراق منذ عقود طوال في تمويل اكثر من (٩٠٪) من نفقاته العامة.

غير ان الرأي المؤيد لعملية الخصخصة يبدو معقولاً بالنسبة الى جميع مجالات الصناعة النفطية، فيما عدا قطاع استكشاف النفط وانتاجه. اما صناعة خدمات انتاج النفط، كحفر الابار، انشاء المصافي، مد خطوط الانابيب، التسويق، شبكات التوزيع، التكرير، وغيرها من الخدمات، فيمكن ولربما ينبغي ان تخصخص كلياً او جزئياً، لأن العراق يحتاج الى صناعة نفطية نشطة تتميز ببيئة تنافسية لديها قدرة النمو التقنية السريعة، وتستطيع ان تستجيب سريعاً للظروف المتغيرة.

والتبرير الاقتصادي بصفة عامة والمالي بشكل خاص لعدم شمول الخصخصة لقطاع الاستكشاف والانتاج - حيث ينبغي ان يبقى انتاج النفط العراقي تحت السيطرة الوطنية، وهذا مفهوم ينبغي ادخاله في الدستور العراقي الدائم - وهو انه في انتاج النفط تنشأ العوائد النفطية، وهي عوائد ضخمة تعود ملكيتها - شأن بقية العوائد - من حيث المبدأ الى مالك الثروة، الشعب العراقي، اذا كان بالامكان وضع آلية للاحتفاظ بها. والطريقة الواضحة هي لكي يبقى العراقيون في حالة سيطرة على ثروتهم النفطية وان يحتفظوا بجميع العوائد ذات العلاقة بالنفط، هي ترك شركة النفط الوطنية العراقية دون المساس بها، فاذا ما تم هذا، هل يمكنهم ان يجتذبوا بمحض قدرتهم الاموال التي ستحتاج اليها لاستعادة الانتاج الى مستويات ما قبل الحرب او تجاوزها ؟ الاجابة هي نعم، لأنه لا حاجة لنمو جديد كبير، والاموال التي ستكون مطلوبة تتضاءل امام الثروة التي تتمثل في احتياطات ثبت وجودها بالفعل لكنها لا تزال دون مستوى التنمية.

وهناك جزء واسع من العراق، وهو منطقة الصحراء الغربية لا يزال غير مستكشف بصورة رئيسة ولم يستخدم العراق على الاطلاق تقنيات متقدمة مثل D.3وسائل الاستكشاف والحفر العميق والافقي) لإيجاد وبزل الآبار الجديدة. ومن اكثر من (٨٠) حقل نفط تم استكشافه في العراق لم يطور سوى (٢١) حقلاً بصورة جزئية. ويأتي (٧٠٪) من القدرة الحالية من ثلاثة حقول قديمة فقط، كركوك المكتشف سنة ١٩٢٧، والرميلة الشمالي والجنوبي عام ١٩٥١ و ١٩٦٢ على التوالي. ومع هذا فان احتياطات العراق النفطية المثبتة، حتى في هذه المرحلة المبكرة تتجاوز (١١٥) مليار برميل.

ان العراق يملك من الاحتياطات النفطية ما هو اكثر مما تم توثيقه حتى الان - ربما نحو (٢٠٠) مليار برميل - وهذه الارقام تجعل العراق نقطة الارتكاز لأي توازن مستقبلي في سوق النفط العالمية، ان الاغراء بالنسبة للشركات الاجنبية لأنتزاع حصة لهم سيكون هائلاً، لكنه قد يكون غلطة مأساوية، فقد اصبح العراقيون حساسين بشكل فريد تجاه النفط كرمز للكبرياء والاستقلال الوطني.

ان انتاج النفط مستقبلاً يرجح ان يكون دالة محددات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) للحصص العراقية. واذا افترضنا في اللحظة الراهنة ان العراق سيلتزم بحصص (اوبك) سيكون قادراً على التفاوض لزيادة حصته الى (٣,٥) مليون برميل يومياً مقارنة بحصته قبل الحظر الاقتصادي التي كانت تبلغ (٣,١٤) مليون برميل يومياً، وهو بكل تأكيد يملك احتياطيات كافية قيد الانتاج في الوقت الحاضر تمكنه من تحقيق هذا المستوى من الانتاج شرط ان تتاح له المصادر المالية لإعادة تأهيل الحقول الثابتة وتطويرها.

لقد ذهب العديد من المصادر الاعلامية الى ان العراق سيكون عاجزاً على انتاج ما يربو على (٣) ملايين برميل يومياً. اما الى أي حد يمكن دحض هذا الزغم، فيمكن ان نرى ذلك عند اجراء مقارنة بين قواعد الاحتياطي الامريكي والعراقي والانتاج الذي يمكن لهذه القواعد ان تحافظ على ادائه. تملك الولايات المتحدة في الوقت الحاضر (٢٢,٥) مليار برميل من احتياطي النفط الخام الثابت، ويملك العراق (١١٢) مليار برميل. وبينما تنتج الولايات المتحدة (٥,٣) مليون برميل يومياً من تلك القاعدة، فأن باستطاعة العراق - بما يملكه من قاعدة ثابتة للاحتياطي تبلغ خمسة امثال القاعدة الثابتة الامريكية - ان ينتج خمسة امثال معدل الانتاج اليومي الامريكي أي نحو (٢٣) مليون برميل يومياً وبدون أي استكشاف اضافي. فهذه احتياطات ثابتة. ويملك العراق نحو (٧٣) حقلاً نفطياً، (٥٨) منها معطلة. وكل ما يتطلب الامر حفرها وقد وصل انتاج النفط العراقي الى ذروته حيث بلغ (٣,٧) مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٩، بعد حفر واستغلال بعض الحقول النفطية المعطلة.

ان العراقيين ينتجون النفط طوال السنوات الاثنين والثلاثين الاخيرة، أي منذ أن تمكنوا من السيطرة على صناعتهم النفطية عام ١٩٧٢, وهم قادرون تماماً على تعزيز انتاجهم من دون مساعدة من شركات النفط الدولية. فلديهم الخبرة والمعرفة العملية وهم معروفون بانهم مجدون ومرنون ولديهم هاجس وطني عال. وايا كان ما يملكوا من قبيل الانجازات التقنية، فهم يستطيعون اكتسابه عبر البحث عن مصادر في السوق المفتوحة، على غرار ما تفعل الشركات متعددة الجنسيات حينما تتجه الى مؤسسات الرصد الارضي من اجل عمليات الاستكشاف ومؤسسات الحفر من اجل التنقيب، ومؤسسات تسجيل الحفر من اجل تحديد الاحتياطي، والى مؤسسات المخزونات الهندسية للانتاج وبلوغ الحد الاقصى. الامر الوحيد الذي لا يملكه العراقيون في الوقت الحاضر وتملكه الشركات متعددة الجنسيات وبعيداً عن ماضيهم المعزول وعجزهم القصير الاجل الناجم عن اخضاعهم لأعمال التخريب، هو - السيولة النقدية - اللازمة لتمويل مشروعات تنمية الاحتياطي التي تستغرق وقتاً طويلاً.

في عام ١٩٦٠، على سبيل المثال لا الحصر، كانت شركة نفط العراق، وهي اتحاد مالي تقوده عدد من اكبر شركات النفط في العالم (الانكليزية والامريكية والفرنسية والهولندية) قد طورت (٨) حقول نفط فقط من اصل (٥٠) حقلاً اكتشفت في العراق. وفي عام ١٩٦١ قام الحكم الوطني بقيادة رئيس الوزراء آنذاك الزعيم عبد الكريم قاسم باستعادة جميع الأراضي غير المستثمرة عبر إصدار القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١، والذي ساعد فيما بعد في انجاح عمليات الاستثمار المباشر وبعدها التاميم.

في الحقيقة ان العراقيين لا يحتاجون - من اجل استعادة او تعزيز قدرتهم الانتاجية - الى رأس مال يقترب في حجمه من (١٠) مليارات دولار كما ذكرته الصحافة الغربية، فهذا تقدير يبدو في الحقيقة غير معقول نظراً للاحتياطات الهائلة غير المستغلة التي ترتبط فعلياً بالبنية التحتية النفطية في العراق. ولو كان هدف العراقيين هو استعادة الانتاج الى الحصة التي كانت لهم قبل حرب الخليج وهي (٣,١٤) مليون برميل يومياً، فانهم سيحتاجون لأن يمدوا برأسمال يقل عن مليار دولار. وهم - على سبيل القطع - لا يحتاجون الى شركات متعددة الجنسيات لكي يحصلوا على هذا النوع من الاستثمار. ومليار دولار هي اقل من (٠,١٪) من قيمة قاعدة الاحتياطي الحالية الثابتة وسوف تكون هناك مؤسسات انتاجية تجارية وحكومية (ثنائية او متعددة الاطراف) على استعداد بان توفر الامداد المطلوب من رأس المال لأعادة تاهيل منشآت انتاج النفط في العراق.

وزارة المالية ستعدل الرواتب لمصلحة الموظفين

سناء النقاش

أكد عدد كبير من الموظفين إعادة دراسة الرواتب من قبل وزارة المالية.

وقال السيد موفق عدنان الموظف في إحدى دوائر وزارة الزراعة أن هناك غبناً يقع على الموظفين من جراء عدم احتساب الرواتب بشكل منطقي.

وادان الدكتور عبد الرحمن كريم (أستاذ في الجامعة) عدم الأخذ بنظر الاعتبار الشهادة العلمية والمستوى العلمي للموظف عند احتساب الراتب حيث يتساوى راتب المنظف والمدرس المساعد في الجامعة إذا كانت سنوات الخدمة للاثنين متساوية.

وقالت نريمان عبد مصطفى أن دراسة توزيع الأرباح والجوائز للعاملين في وزارة الصناعة ضرورة ملحة.

وتحدث عدد من موظفي وزارة الصحة الذين يشكوا غبنهم مع املهم بأن يتحسن وضعهم الاقتصادي والمعيشي بتحسن الرواتب وقال الدكتور أحمد عبد المنعم: أن هناك ضرورة لتعديل رواتب الأطباء فقد أصابهم الحيف في زمن صدام وبعد تغيير النظام.

وقالت الدكتورة هناء حامد إن وضع نظام جديد للحوافز والأرباح يجب أن يشمل الأطباء وحسب الاختصاص خاصة وإن العمليات الجراحية والعلاج يتطلبان جهداً كبيراً يختلف قطعياً عن عمل الموظف الاعتيادي.

وأيد دراسة الرواتب عدد كبير من الأساتذة ومنتسبي وزارة التعليم العالي يحدوهم الأمل في التغيير الاقتصادي إلى الأفضل لكل شرائح المجتمع العراقي.

في حين أعلن مصدر مسؤول في وزارة المالية انها قد انجزت دراسة جديدة لإعادة العمل بنظام الحوافز والمكافآت وذلك بعد اعتراضات وردت من موظفي الوزارات على نظام الرواتب الحالي واعتباره غير مجز لهم.

وسيتم تعديل نظام الرواتب الجديد مثل تحديد المشمولين بالأرباح ووضع فاصل زمني للموظفين الذين تم تعيينهم قبل عام ٢٠٠٣ ومن تم تعيينهم بعد انهيار النظام أي بعد التاسع من نيسان عام ,٢٠٠٣ وبين المسؤول أن جميع التعديلات ستكون لمصلحة الموظفين.

خيبة أمل أمريكية من صفقة عراقية لشراء قمح استرالي

واشنطن (رويترز) - قالت منظمة تمثل مصالح تجار القمح الامريكيين انها تشعر بخيبة أمل لتقرير قال ان العراق اشترى ٨٠٠ ألف طن من القمح الاسترالي لكنها أبدت ثقتها أن مشتريات العراق مستقبلا ستكون من الحبوب الامريكية.

وقال تقرير اخباري من بغداد نقلا عن مسؤول بمجلس الحبوب العراقي انه سيتم شراء القمح من مؤسسة تصدير الحبوب الاسترالية ايه.دبليو.بي.

ولم يستطع تجار حبوب أمريكيون تأكيد التقرير.

وقال الان تريسي رئيس رابطة ويت اسوشييتس الامريكية التجارية (الاستراليون كانت لهم علاقة عمل قوية مع العراق طوال العقد الماضي بينما كانت الولايات المتحدة ممنوعة).

وأضاف: إن صناعة الحبوب الامريكية تحاول اعادة القمح الامريكي للسوق العراقية.

ويسعى قطاع تجارة المنتجات الزراعية الامريكي منذ الاطاحة في العام الماضي لاستعادة موطئ قدم في العراق الذي كان سوقا كبيرة للسلع الامريكية من قبل.

وتقدمت صناعة الرز بعروض لتوريد كميات للعراق لكنها قوبلت بمنافسين من اسيا عرضوا أسعارا أقل.

وامتنع العديد من المصدرين الامريكيين عن ابرام صفقات في العراق بسبب شروط بغداد على تجارة الحبوب والتي تقضي بتسلم الشحنات داخل البلاد لا في الموانئ مع تأجيل السداد.

ويستورد العراق في العادة نحو ثلاثة ملايين طن سنويا من القمح أغلبها من استراليا.

وتوقعت وكالة تابعة للامم المتحدة في الآونة الأخيرة أن يبلغ محصول القمح العراقي نحو ١,٤ مليون طن.

الاختطاف في العراق وراء تردد الشركات في البقاء

بغداد، العراق (CNN) أجبرت موجة الاختطاف التي يشهدها العراق في الوقت الراهن، العديد من الشركات الأجنبية إلى إعادة النظر في استمرار عملياتها التي تواجه تحديات ارتفاع الكلفة علاوة على الهاجس الأمني.

واستجابت العديد من الشركات الأجنبية إلى مطالب الجهات الخاطفة، التي تهدف لإعاقة عملية إعادة بناء العراق، إضافة إلى أنها أصبحت وسيلة يسيرة للحصول على المال، وفق وكالة الأسوشيتد برس.

وحول قرار انسحاب الشركات من العراق، قال غسان جاسم، صاحب شركة (صقر الكويت) (كان قراراً شاقاً للغاية، فحياة الرهينة كانت في كفة، وحجم عملياتنا في العراق كانت في الكفة الأخرى).

غير أن كفة الرهينة هي التي رجحت في النهاية، إذ اغلقت الشركة مكاتبها مقابل الإفراج عن موظفها.

وبدورها قالت المتحدثة باسم رابطة الكويت والخليج للنقل، إن الحاجة لتوفير المزيد من الأمن للعاملين في العراق قد تضاعفت منذ تعرض سبعة من سائقي المؤسسة للاختطاف هناك.

ويذكر أن الشركة اضطرت لدفع فدية بلغت نصف مليون دولار مقابل تأمين إطلاق سراح المختطفين.

هذا وقد اضطر العديد من الشركات الأجنبية إلى توكيل أعمالها في العراق لمؤسسات محلية، للحيلولة دون تعريض ارواح موظفيها للخطر وضياع المعدات.

وأعلنت سبع شركات تركية، في الأقل، بجانب شركتين أردنيتين، وقف عملياتها في العراق مقابل تأمين الإفراج عن رهائنهم المختطفين.

غير أن هنالك قرابة ١٥٠٠ سائق شاحنة تركي مازالوا ينقلون البضائع بشكل يومي إلى العراق، إضافة الى عدة مئات يعملون كمقاولين.

وتستمر بعض الشركات الكبرى كـ KBRالأمريكية في أعمالها في العراق، وذلك بالإعتماد على (الجيش الأمريكي لتحديد موعد تحرك قوافلنا التي تحميها قوات عسكرية) بحسب المسؤول الإعلامي بالشركة، ستيفاني برايس.

وهناك مخاوف من أن تدفع عمليات الخطف المربحة بعالم الجريمة المنظمة لدخول الساحة تحت مسميات سياسية أو دينية.

وإلى ذلك، تعرض ما يزيد عن مائة أجنبي للاختطاف في العراق منذ الحرب في آذار عام ٢٠٠٣، ونفذ في العديد منهم عمليات الإعدام.

وينحي العديد من العراقيين بلائمة تردي الأوضاع الأمنية منذ سقوط النظام العراقي السابق، على عدم التزام الولايات المتحدة بوعودها بالبدء في اعمار البنية التحتية وتوفير الوظائف بجانب تحسين الوضع الاقتصادي.

أنطوني كورديسمان، المحلل العسكري بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن قال (إن العنف بأشكاله قد أدى الى وقف تدفق الاستثمارات الأجنبية، وعمل العديد من المنظمات الدولية لعملياتها الاغاثية، علاوة على تحديد التركيز على خلق مناطق (آمنة)، إضافة الى تخصيص موازنات هائلة لتوفير الأمن).

ويرى خوان كول، أخصائي العراق بجامعة ميتشيغان، أن الخاطفين حققوا نجاحاً بإثباتهم أن العراق مازال منطقة حرب، وأنه من المكلف للغاية للشركات إيفاد موظفيها إلى تلك المنطقة.

دبي تقر قانونا لإنشاء مركزها المالي العالمي

أصدر نائب رئيس دولة الإمارات وحاكم دبي الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم مرسوما خاصا بإقامة مركز دبي المالي العالمي كمنطقة حرة مالية مستقلة ماليا وإداريا.

وقال مركز دبي المالي العالمي في بيان له إن صدور المرسوم الخاص بإقامة مركز دبي المالي العالمي كمنطقة مالية مستقلة ماليا وإداريا يكمل الخطوات التشريعية المطلوبة لتأسيس المركز المالي العالمي رسميا.

والمركز عبارة عن منطقة مالية حرة تضم مباني إدارية للخدمات المالية منها الاستثمار والأعمال المصرفية الخاصة بالشركات وأسواق رأس المال وإدارة الأصول والتمويل الإسلامي.

وتأمل دبي وهي واحدة من سبع إمارات تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة الغنية بالنفط أن تنافس مراكز مالية مثل تلك الموجودة في لندن وسنغافورة وهونغ كونغ. وهي تأتي في إطار سعي حكام الإمارات إلى تحويل بلادهم إلى مركز أعمال مزدهر ومنطقة جذب سياحي.

يشار إلى أنه بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ بدأت دبي برنامجا طموحا للتنمية فأقامت مدينة الإنترنت ومدينة الإعلام التي تضم شركات كبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والمؤسسات الإعلامية.

ويأتي ازدهار البنية الأساسية في إطار طموح دبي لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى اقتصاد يسعى لتأمين نفسه مع تقلص مخزوناته النفطية.

صندوق النقد يدعو واشنطن لتصحيح العجز في ميزانيتها

طالب المدير العام لصندوق النقد الدولي رودريغو راتو واشنطن بتصحيح العجز في ميزانيتها معتبرا أن ذلك يشكل خطرا على الاقتصاد العالمي.

وفي الوقت الذي رحب فيه راتو خلال مقابلة مع إذاعة كادينا سير الإسبانية بعودة نسب الفائدة إلى طبيعتها في الولايات المتحدة، أكد أن تصحيح العجز في ميزانية تلك الدولة أمر لا مفر منه.

وأوضح راتو أن هذا الاختلال في التوازن بالميزانية هو أحد المخاطر على الاقتصاد العالمي، مشيرا إلى أنه ليس الخطر الوحيد، فغياب النمو في أوروبا يشكل مصدر خطر آخر.

وقال إنه من الضروري جدا تعهد السلطات الأميركية المسؤولة عن الميزانية بحل هذه المشكلة من خلال اعتماد الطريق التي سلكتها السلطات النقدية في إسبانيا.

وكان الصندوق أعلن في تقرير أصدره أن النظام المالي العالمي حقق أفضل أداء له في السنوات الثلاث الأخيرة، مع إصلاح المؤسسات المالية لصناديقها بشكل يمكنها من استيعاب صدمات كبيرة.

واشنطن تخصص ٤٥٠ مليون دولار لمشروعات زيادة إنتاج النفط العراقي

قال مسؤول كبير بوزارة الخارجية الامريكية إن الولايات المتحدة خصصت مبلغ ٤٥٠ مليون دولار لمشروعات تأمل أن تؤدي الى زيادة سريعة في انتاج النفط العراقي وايرادات التصدير.

وقال جوزيف بواب نائب مساعد وزير الخارجية في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ لبحث اعمار العراق (اعتمادا على الظروف الامنية يمكن استكمال هذه المشروعات خلال ما بين ستة وتسعة أشهر).

ولم يذكر بواب أية تفاصيل عن حجم الزيادة في الانتاج العراقي التي تأمل وزارة الخارجية أن تتحقق من انفاق هذه الاموال.

وفصل بواب المشروعات التي سيتم تمويلها على النحو الآتي:

- ١٩٥ مليون دولار لمشروعات البنية التحتية النفطية بالتعاون مع وزارة النفط العراقية.
- ١٥٠ مليون دولار لزيادة الانتاج من خام كركوك وصادراته.
- ١٠٠ مليون دولار لإنتاج خام الرميلة وصادراته.
- خمسة ملايين دولار لإجراء دراسة استراتيجية لقطاع الطاقة الوطني بما في ذلك النفط والغاز والكهرباء والمياه.

الاتحاد الأوروبي يحذر الأمريكيين من دعم بوينغ

بروكسل، بلجيكا (CNN) طالب الاتحاد الأوروبي واشنطن بتقديم توضيحات حول الدعم الحكومي الذي تقدمه لشركة Boeingالمصنعة للطائرات، محذرا الحكومة الأمريكية من أنه سيتصدى لأي تحرك يستهدف شركة Airbus المنافس الأوروبي القوي لبوينغ، من خلال منظمة التجارة العالمية، وذلك لحماية صناعة الطيران الأوروبية من المنافسة الأمريكية الشرسة.

وجاء التحذير الأوروبي بعد جولة من المحادثات بين مسؤولين في الشركتين العملاقتين في صناعة الطيران، والتي لم تسفر عن أي تقدم حول نقاط الخلاف، باستثناء تحديد بعض الحواجز المفترض تجاوزها، ووعود بمواصلة الحوار.

وتتنافس كل من الشركتين في مجالات واسعة من تصنيع الطائرات المدنية والحربية على حد سواء، إلا أن Airbus تمكنت، وبحسب وكالة الأسوشيتد برس، في خلال العقد الأخير من التغلب على Boeingوتثبيت مركزها كالمصنع الأول للطائرات في العالم.

وعلى الرغم من اتفاق تم توقيعه عام ١٩٩٢ وحدد سقف الدعم الرسمي لكل من الشركتين بما نسبته ٣٣ في المائة من تكاليف الإنتاج للموديلات الحديثة، إلا أنه يستمر منذ فترة تبادل التهم بين الشركتين بالحصول على دعم حكومي غير مشروع يدخل في إطار السباق المحموم لكسب الصدارة بينهما.

ويتركز الخلاف العميق بين المفاوضين من الجهتين الأمريكية والأوروبية حول تحديد مفهوم واضح للدعم الرسمي. في ظل تراشق اتهامات مفادها أن الحكومة الأمريكية تقدم دعما غير مباشر لمساعدة Boeingلاستعادة الصدارة في مجال تصنيع الطائرات، ورد أمريكي أن الاتحاد الأوروبي يغدق على Airbusللحفاظ على تقدمها وتعزيزه.